

جامعة أبو بكر بلقايد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس النظم السياسية مقارنة

الأستاذة حافزي سعاد

أستاذة

محاضرة ا كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تلمسان

السنة الجامعية: 2021-2022

هى التى يتولى رئيسها الأعلى السلطة عن طريق الوراثة، باعتبار ذلك حقاً متوارثاً لا يشاركه فيه أحد لمدى الحياة.

ويسمى هذا الرئيس بالملك، أو بالإمبراطور، أو القيصر، أو السلطان أو الامير، أو غير ذلك من الألقاب.

ثانياً: الحكومة الجمهورية

فيقصد بها تلك الحكومة التى يصل فيها الرئيس الأعلى إلى موقعه عن طريق الانتخاب، على أن يمكث فى هذا المنصب مدة محددة. وهناك فروق جوهرية بين الحكومة الملكية - وحكومة الجمهورية

أ. كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة

ب. مسئولية رئيس الدولة

أولاً: كيفية إسناد السلطة إلى رئيس الدولة

يتولى رئيس الدولة فى الحكومة الملكية سلطانه بالوراثة، إذ تتم وراثة العرش اباً عن جد فى نطاق أسرة معينة، بينما يحصل رئيس الجمهورية على السلطة عن طريق إرادة المواطنين - فى الدولة ولهذا

فإن الملوك والسلطين يعتبرون أن حقهم فى تولى الحكم حقاً شخصياً طوال مدة حياتهم، فى حين يتولى رؤساء الجمهوريات مناصبهم بالانتخاب وعلى أساس المساواة التام بين المواطنين الذين تتوافر فيهم الشروط الدستورية لمنصب رئيس الجمهورية لمدة محددة دستورياً.

ونتيجة لذلك:

تتجه دساتير الدول الملكية ببيان كيفية توارث العرش، وتنظيم مسألة الوصاية وغيرها من المسائل الخاصة بالحكومات الملكية بينما

تتجه دساتير الدول الجمهورية إلى تنظيم طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، وتحديد مدة الرئاسة، وهل يجوز تجديد انتخاب الرئيس، وعدد المرات التي يجوز فيها ذلك

ثانياً: مسئولية رئيس الدولة

تقرر الدساتير الملكية انعدام المسئولية الجنائية أو السياسية للملك كقاعدة عامة، إذ تنص وهذا يعنى عدم مسؤوليته عن Inviolable فى العادة على أن ذات الملك وحقوقه لا تمس أعماله، حتى ولو كانت تمثل جرائم جنائية. وترجع نشأة هذه القاعدة إلى النظام الملكي فى إنجلترا، حيث يعتبر بهذه القاعدة بأن الملك لا يخطئ. ومن الناحية السياسية تقع المسئولية على عاتق الوزراء والوزارة

أما رئيس الجمهورية: فمسئول عما يرتكبه من جرائم عادية مثل بقية أفراد الشعب، كما يسأل جنائياً عن جانب من الأعمال المتصلة بوظيفته إذا ما شكلت جرائم، مثل جريمة الخيانة العظمى.

فإن تقسيمات الحكومات - فى الوقت الحاضر - ينظر إليها من زاوية مصدر السيادة فى الدولة، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى أشكال مختلفة، إذ قد تتركز السيادة فى يد شخص واحد (حكومة فردية) أو فى عدد قليل من الأفراد (حكومة أقلية) أو قد تكون السيادة لمجموع أفراد الشعب (حكومة الشعب والحكومة الديمقراطية)، كما ينظر إليها من زاوية الرئيس الأعلى كما أسلفنا، ومن هذه الزاوية تنقسم الحكومات إلى ملكية وجمهورية

النظام شبه الرئاسي - تعريفه و خصائصه ومميزاته و عيوبه [مقالة منفصلة](#)

وفى ضوء ذلك يرى الدكتور محسن العبودى بأن دراسة هذا الموضوع فى تقسيمات وأنواع

: الحكومات - على النحو التالى

.المبحث الأول: تقييم الحكومات من حيث مصدر السيادة فى الدولة

.المبحث الثاني: تقسيم الحكومات من حيث الرديس الأعلى

-:وذلك على التفصيل التالى

اولا: تقسيم الحكومات من حيث مصدر السيادة فى الدولة

1. الحكومة الفردية .

2. الحكومة الارستقراطية .

3. الحكومة الديموقراطية .

اولا: الحكومة الفردية

هى الحكومة التى تكون السيادة لفرد واحد، حيث تتركز السلطة كلها فى يد فرد يعتبر سلطته
-:مستمدة من الله أو فى ذاته، تظهر الحكومة الفردية فى صور ثلاث

1. الملكية المطلقة .

2. الحكم الديكتاتوري .

3. الحكم الاستبدادى .

1. الملكية المطلقة

وقد تحدثنا عن النظام الملكى وقلنا بأنه هو الذى يتولى فيه رئيس الدولة منصبه عن طريق
الوراثة وقد يطلق عليه اسم ملك أو امير . كما لا ينفى هذه الصفة الفردية خضوع الملكية
المطلقة للقوانين، طالما ان الملك هو الذى يهيمن على صنع القرار (القانون) وتعديله
وإلغائه

:الحكم الديكتاتوري 2.

الأساس فيه هو انفراد شخص بالسلطة ولكنه لا يتولى الحكم بالوراثة بل يصل إليه بكفاءته الشخصية وقوته أو قوة أنصاره.

ويتميز هذا النظام بأنه يقدم مصلحة المجموعة على المصلحة الفردية، كما أنه يلغى الحرية الفردية، ويمعن في مراقبة الأفراد في تصرفاتهم، وفيه تنعدم الرقابة السياسية والمسؤولية وتضعف الرقابة القضائية، ونظراً لاعتماد النظام الديكتاتورية مع قوة وشخصية الحاكم ومساندة أعوانه، فإنه يكون عادة مرتبطاً بشخص اى انه نظام مؤقت يزول بزواله.

ومما تقدم يتضح أن الدكتاتورية ليست صورة واحدة، بل عدة صور مختلفة ومتباينة، وإن -كان يجمعها خصائص تقليدية منها

أ. كبت الحريات الفردية ومنع المعارضة والرأي الآخر كلياً

ب. تقضي على روح الإستقلال الذاتي المسمى باللامركزية الإدارية

الحكومة الاستبدادية 3.

فهي كما أوضحنا ايضاً فهي التي لا تخضع في مباشرة سلطتها للقوانين او لأية أنظمة ثابتة، ويستخدم صاحب السيادة في الدولة (الحاكم) سلطته حسبما يترأى له، ووفق مشيئته، وغير مقيد باى قيد لا من حيث الوسيلة ولا من حيث الغاية

ثانياً: الحكومة الارستقراطية (حكومة الأقلية)

هي الحكومة التي يتركز فيها السلطات في يد فئة قليلة من الأفراد أو بعض العائلات أو طبقة من الطبقات، ويطلق عليها أرستقراطية أو أوليغارشية

وحكم الأقلية يعد حلقة الانتقال من الحكم الفردي إلى الحكم الديموقراطى أو بمعنى آخر حكومة الأقلية هي النظام الذى يعقب الحكم الفردى ويثبت الحكم الديموقراطى

وهذا النظام كما اسلفنا تتركز السلطة في يد فئة قليلة من الأفراد تكون من عناصر متميزة. وقد أكد الدكتور سيد عليوة وآخرون في كتابهما مقدمة في علم السياسة

بأنها ترجع هذه الفئة التي تتكون من عناصر متميزة لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الحكمة أو العلم أو القوة العسكرية أو الثروة... إلخ.

:ونستطيع ان نميز بين ثلاثة أنماط من هذه الحكومة

1. الحكومة الأرستقراطية (النخبة).

2. الحكومة الأوليغارشية.

3. الحكومة الشمولية.

:الحكومة الأرستقراطية (النخبة) 1.

معناها حكومة أفضل الناس، وقصد بها أرسطو نوعاً من الحكومات الفاضلة يقابلها من الحكومات الفاسدة النظام الأوليغارشية.

يعرف النظام الأرستقراطي بأنه حكم الطبقة العليا من الشعب الذي يعتبر الآن شئ تاريخي. ومع ذلك فلا زالت بعض الحكومات الحديثة تحتفظ بشئ من هذا النظام بهدف تمثيل الطبقة الأرستقراطية سواء كانت أرستقراطية المولد كما هو الحال في إنجلترا، أو أرستقراطية العلم والمعرفة كما هو الحال في فرنسا.

ويمكن ان نزع ان نظريته حكم النخبة هي التي حلت حديثاً محل حكم الأرستقراطية وترجع جذورها إلى أفلاطون ثم أرسطو وهي تقوم على تمييز الحكام عن المحكومين وتوجد النخبة - في كل المجالات

:الحكومة الأوليغارشية 2.

هي النمط الفاسد للحكومة الأرستقراطية، عند أرسطو وتنشأ حينما تتحول القلة الفاضلة إلى حكم القلة التي تبحث عن صالحها الخاص في الاستزادة من الثروة، وهذا النمط من الحكومة لا يقبله العصر الحديث الذي يرفض أن تكون الثروة أساس احتكار الحكم بواسطة قلة قليلة من الأفراد.

الحكومة الشمولية 3.

ومقدمة من أبرز مقومات الحكم الشمولي هناك بعض الخصائص التي تحدد طبيعة
-:الشمولي وهي

1. تركيز السلطة الذي يتمثل في غياب مبدأ الفصل بين السلطات وشدة تركيز السلطة من القمة إلى القاعدة والطاعة من القاعدة إلى القمة ومن ثم تختفي المعارضة الوطنية التمثيل الشعبى الذى يتجسد فى الانتخابات النيابية والنقابية ويستخدم كوسيلة لتعبئة الجماهير لتأييد النظام الحاكم.
3. احتكار وسائل الاتصال الجماهيرى التى تتمثل فى الأدوات كالإذاعة والصحافة ودور السينما التى تشرف عليها الدولة أو تملكها بغرض السيطرة على الرأى العام ولعل هذه السمة هى التى تميز بها الحكم الشمولى الحديث عن الحكم الديكتاتورى او الاستبدادى القديم.
4. فرض نظام شامل من الإرهاب الذى يتمثل فى البوليس السرى والمليشيات الحزبية لقمع المعارضة والسيطرة على المنظمات العمالية والتعليمية والثقافية

Democratic Government: ثالثاً: الحكومة الديمقراطية

-:تعني كلمة الديمقراطية

أن الشعب مصدر السلطات، وتكون الحكومة معبرة عن الأغلبية الشعبية ومستندة إليها، وليس إلى فرد واحد أو عدد محدود من الأفراد يشكلون حكومة أقلية وتعى الديمقراطية فى أصلها اللغوى حكم الشعب فهذه الكلمة ترجع إلى أصل يونانى مكون اى حكومة أو سلطة، وهذا يعنى Krates بمعنى الشعب، والآخر Demos من مقطعين ان الديمقراطية فى معناها اللغوى تدل على ان الشعب هو صاحب السلطة

وقد كانت الديمقراطية منذ الماضي البعيد، امل ينشده المفكرون السياسيون الذين تصدوا بأفكارهم ونظرياتهم للتدديد بالحكم المطلق ومناهضة استبداد الملوك، كما انها كانت هدفاً من أسمى الأهداف التي ناضلت من اجل تحقيقها الشعوب المختلفة عبر التاريخ، ومازالت تمثل في الوقت الحاضر مطلباً متمسك فيه وتحرص عليه جميع الشعوب وتمثل الحكومة الديمقراطية النموذج المثالي لحكم الشعب لنفسه، سواء بطريق مباشر أو شبه مباشر، أو بواسطة نوابه الذين يختارهم بالاقتراع العام الحر ليتولون السلطة بالنيابة عنه.

الديمقراطية- مفهوم الديمقراطية وانواعها ومميزاتها وعيوبها [مقالة منفصلة](#)

تعريف الديمقراطية وأهميتها ومبادئ الديمقراطية وأهدافها [مقالة منفصلة](#)

-ثانيا: المبحث الثاني:- تقييم الحكومات من حيث الرئيس الأعلى

سبق أن أشرنا بداية في تقسيم الحكومات من حيث إسناد السلطة إلى رئيس الدولة وقلنا بأن هناك حكومات ملكية واخرى جمهورية، كذلك لم يختلف تقييم الدكتور محسن العبودى عن :-غيره في هذه التقسيمات حيث انه

في الحكم الجمهوري بان اختيار رئيس الجمهورية يتم بطرق متعددة - تختلف باختلاف :-الداستير، ومن استقراء معظم الداستير العالمية يبين ان هناك طرقاً ثلاثة في هذا الشأن

الطريقة الأولى: الاختيار بواسطة الشعب

الطريقة الثانية: الاختيار عن طريق البرلمان

الطريقة الثالثة: الاختيار باشتراك البرلمان والشعب أو ممثلين عنه

الطريقة الأولى: الاختيار بواسطة الشعب .1

هذا الاختيار قد يكون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فالأسلوب الأول مؤداه أن يحدد الناخب مباشرة اسم المرشح الذى يختاره رئيساً للجمهورية، أو انتخاباً شعبياً غير مباشر فيوجد مندوبون ينتخبهم الشعب ليسوا شيوخاً ولا نواباً ولا موظفين وعددهم فى كل ولاية

يساوى عدد شيوخها ونوابها هؤلاء المندوبون هم الذين ينتخبون الرئيس، ويأخذ بهذا دستور الولايات المتحدة الأمريكية الأسلوب

الطريقة الثانية: الاختيار عن طريق البرلمان 2.

تتص بعض الدساتير على ان يتم اختيار رئيس الجمهورية عن طريق البرلمان، ومن الدساتير التي أخذت بهذا النظام دستوري فرنسا الصادرات سنة ١٨٧٥، ١٩٤٦

ويعاب على هذه الطريقة أنها تضعف من مركز رئيس الجمهورية وتجعله أسيراً للبرلمان وخاضعاً لمشيئته، وبالتالي يفقد الاحترام والهيبة الواجبة لرئيس الجمهورية

- الطريقة الثالثة: الاختيار باشتراك البرلمان والشعب او ممثلين عنه 3.

هذه الطريقة توفق بين الاعتبارات المختلفة، إذ نقلها في أسباب استبداد الرؤساء وطغيانهم، كما أنها تحول دون ضعفهم ام البرلمانات

-ويمكن التمييز هنا بين صورتين

أ. أن يتولى انتخاب الرئيس هيئة خاصة تتكون من أعضاء البرلمان ومن أعضاء آخرين سبق انتخابهم بواسطة الشعب كالأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية ومن عمد المدن والقرى

ب. وهو أن يقترح ان يرشح البرلمان بأغلبية معينة شخصاً محدداً ولكن لا يتم انتخابه إلا إذا عرض على الاستفتاء الشعبى ونال المرشح موافقة اغلبية المصوتين وإلا على البرلمان ان...يقترح شخصاً ثانياً يعرض على الاستفتاء الشعبى وهكذا

:وبهذا

فبالإضافة إلى كل ما تقدم، فإن نجاح نظام سواءاً كان جمهورياً او ملكياً - مرده إلى الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية والتاريخية. وأن نجاح نظام فى بيئة معينة لا يعنى...بخاصة فى غيرها

أنواع الحكومات من زاوية الفصل بين السلطات

- أ. النموذج البرلماني
- ب. النموذج الرئاسي
- ج. النموذج المجلس

أولاً: النموذج البرلماني

وهو نموذج يقوم على التوازن والتعاون والرقابة المتبادلة بين السلطات، أى أن الفصل بين السلطات فى الحكومة البرلمانية لا يتسم بالجمود وإنما هو فصل مرن أساسه التعاون وليس التنافس أو الصراع.

- ويتسم النظام البرلماني بعدد من الخصائص

1. ازدواجية السلطة التنفيذية الفصل بين منصبى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، فالسلطة التنفيذية يباشرها فى النظم البرلمانية كل من رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء ، ولا يمكن الجمع بين منصبى رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء فى وقت (فى شخص واحد)
2. تركز السلطة الفعلية فى مجلس الوزراء وليس رئاسة الدولة. فمجلس الوزراء برئاسة رئيس الوزراء هو الذى يتولى بالفعل إدارة شئون الدولة، أما رئيس الدولة فعادة ما تكون سلطاته شرفية ومحددة
3. رجحان كفة السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية: ومن مظاهر هذا الرجحان أن الوزارة تعتبر مسئولة أمام البرلمان مسؤولية جماعية وفردية على السواء
4. وجود تداخل كبيرين بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بطريقة قد يصبح الفصل بينهما صعباً. فرئيس الوزراء وكذلك أعضاء الحكومة ينتمون إلى الحزب أو مجموعة الأحزاب التى تشكل الأغلبية فى البرلمان

وبالتالى يمكن أن نتصور نظرياً على الأقل أن المعارضة فى النظام البرلماني هى دائماً أقلية.

ثانياً: النموذج الرئاسي

يطلق النموذج الرئاسي او الديمقراطى الرئاسى للدلالة على الحكومة المنظمة وفقاً للمبدأ التقليدى للفصل بين السلطات وتعتبر حكومات الولايات المتحدة الأمريكية أقدم الحكومات المنظمة بهذه الطريقة

ويقوم نموذج النظام الرئاسي على الفصل التام بين السلطات وما يتبع ذلك من استقلال كل هيئة عن الأخرى ويرجع هذا الاستقلال إلى أن اختيار كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يتم مباشرة بواسطة الشعب

ويقضى الأخذ بالفصل بين السلطات تبعاً لهذا النموذج بأن رئيس السلطة التنفيذية لا يملك حق حل البرلمان أو تأجيله أو دعوته إلى الانعقاد أو إصدار تشريع معين فى موضوع هام يكونوا أعضاء فى البرلمان أو حضور جلساته أو الاشتراك فى مناقشاته وفى مقابل ذلك فإن السلطة التشريعية ليس من حقها عزل رئيس الجمهورية أو التدخل فى تعيين الوزراء

ويتميز هذا النموذج برجحان كفة رئيس الجمهورية فى ميزان السلطة بالنسبة للهيئة التشريعية، ومرد ذلك يتساوى السلطه التشريعية إلا أنه يتمتع بسلطات واختصاصات متعددة بوصفه رئيساً للدولة من ناحية، ورئيساً للهيئة التنفيذية من ناحية اخرى

النظام الرئاسي - تعريفه و خصائصه ومميزاته

ثالثاً: النموذج المجلس

أساس هذا النموذج عدم وجود تكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية فيميل كلا من الاختصاصات التشريعية والتنفيذية مركزة فى هيئة واحدة منتخبة انتخاباً شعبياً وهى البرلمان كما يطلق عليها فى سويسرا وهى اول الدول (assembly) او المجلس النيابى (أو الجمعية التى أخذت بهذا النظام

ويلاحظ ان هذا النموذج يتفق مع إعلاء سيادة الشعب وممثليه ومن ثم فإنه أكثر إتفاقاً مع الأصول المثالية للديموقراطية وأكثر تحقيقاً لما ذهب إليه روسو والراديكاليين الإنجليز

على أية حال فقد أخذت سويسرا بتطبيق هذا النظام منذ عام ١٨٧٤ وحققت البلاد من خلاله درجة عالية من الاستقرار والديمقراطية ومع ذلك فإن التجربة تشير إلى ان هذا النظام مآله التحول إلى نظام آخر أقرب ما يكون إلى النموذج البرلماني حيث تأخذ أهمية السلطة التنفيذية - التي هي في الأصل تابعة للسلطة التشريعية - في التزايد شيئاً فشيئاً فتولى صنع وتوجيه السياسة العامة التي أصبحت في الوقت الراهن تعتمد على المعرفة التخصصية التي لا تتوافر في المجلس النيابي.

وهذه الحقيقة تظهر بصورة جلية من التجربة السويسرية حيث اخذ نفوذ المجلس الاتحادي (وهو السلطة التنفيذية) في التزايد واكتساب قدرة عالية في القيادة السياسية.

الديمقراطية المباشرة والشبه مباشرة ونظام الحكم في سويسرا **مقالة منفصلة**

واخيراً هناك تقسيمات متعددة اخرى منها

1. إن بعض الكتاب يقسم الحكومات إلى تحديدها بالاسم مثل حكومة الولايات المتحدة - حكومة إنجلترا - حكومة الاتحاد السوفيتي
 2. او منطقة معينة - منطقة حكومات الشرق الأوسط واوربا إلى غير ذلك من مناطق اى يتخذ الموقع الجغرافي لكل منطقة كأساس للتقسيم.
 3. وتقسيم يقوم على أساس سياسى مثل حكومة الكومنولث البريطانى.
- بعض هذه التقسيمات لا تقوم على أساس علمى ولا تسمو إلى مرتبة الدراسات المقارنة فى "شئ".

وفى النهاية: فإن دراسة أنواع الحكومات، على ما لها من اهمية تقصر عن إعطائنا صورة واضحة للواقع السياسى، فيكفى أن نقنع بدراسة القواعد القانونية التي تحكم بمقتضاها الدول لا بالنظريات التي تضع الولايات المتحدة الأمريكية وباراجواى فى صف واحد، وتضع كلا من المملكة المتحدة والمملكة الأردنية لها تسمية فى صف واحد، وسويسرا والاتحاد السوفيتي (سابقاً) فى صف ثالثاً.

فالواقع أن هناك وجوهاً كثيرة للاختلاف فيما بينها فالدستور فى حد ذاته لا يعنى شيئاً إذا لم تنفذه الحكومة تنفيذاً أميناً ونزيهاً، والشكل الذى تتخذه الحكومة ونوعها هو فى التحليل الأخير، وفى إطار العملية السياسية ككل بمثابة متغير تابع يحدد بنوع الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، وطبيعة النظام الحزبى وكذلك النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى.

وكما يقول البروفسور ماكريدس أن الدول الديمقراطية اتجهت فى الوقت الحاضر إلى تبنى "مركب" جديد من الاتجاهات الراديكالية والليبرالية والاشتراكية والشيوعية

وهذا المركب الجديد عبارة عن محاولة توفيق بين الفرد وحياته وحقوقه السياسية وبين ما يطلق عليه اليوم "الحكومة الكبيرة". ذات البيروقراطية المركزية الضخمة حيث تتولى بدرجات متفاوتة تنظيم مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اختلاف نظام الحكم. إذن ينبع من النظام الاجتماعى

المصادر

مدخل الي علم السياسة، فوزي عبد الغني، دار النهضة العربية

محمود إسماعيل: المدخل إلى العلوم السياسية، مطبعة العشري، القاهرة ٢٠٠٦

بطرس بطرس غالى، محمود خيرى عيسى: المدخل فى علم السياسة (القاهرة: دار وهدان للطباعة والنشر، ١٩٧٦)

. صلاح الدين فوزى: المحيط فى النظم السياسية والقانون الدستوري

. حسن نافعة: مبادئ علم السياسة (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)

. عبد الغنى بسيونى: النظم السياسية (الإسكندرية: منشأة المعارف ١٩٩١)

محسن العبودى، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية

. عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والأنظمة السياسي

